

الثروة الاهلية

ومصادرهما في مصر

لـ د. سماعيل مطهر

أنست انظر في ما كتبه الاستاذ الدكتور ونيل كيلاند مدير قسم الخدمة العامة بالجامعة الاميركية بالقاهرة في مقتطف مايو ومقتطف يونيو من العام القارط بعنوان « مشروع تنظيم السكان في مصر » . ولا شك في ان ما عمد اليه الاستاذ الباحث من الاحصاءات وما أورد من الآراء لطرف جديد . فكلما في توزيع الثروة الزراعية مثلاً وبمئة في تحديد التمس من المعضلات التي يتجه اليها كل مفكر مصري في العهد الحاضر . ذلك بان الامر يناس كثر من المضلات الاجتماعية التي شرعنا نشعر بانها تضا يتطلب حلاً سريعاً ، او من المسائل التي سوف نشعر بعد قليل من الزمن اننا نحتاج الى التفكير في حل لها . فاذا نظرنا نظرة سريعة في عدد السكان ومقدار الاوض الزراعية وجدنا ان المصري فقير فقراً يكاد يبلغ الادقاع . فعددنا حوالي ١٥ مليوناً وارضنا حوالي ٥ ملايين فدان . فكان نصيب كل مصري من الارض لا يتجاوز ثلث فدان اي حوالي ١٤٠٠ او ١٥٠٠ متر مربع من الارض الزراعية . فاذا فرضنا جدلاً بان هذه القيمة تمثل ثلثة جنيهات كل سنة على احكبر تقدير كان نصيب الفرد اليوم من الغلة لا يتجاوز ثمانية مليات . ولا شك في ان هذا يظهرنا على ان الثروة الزراعية في مصر غير كافية لتعدادنا الحالي فبالك بها اذا استمر التوالد بنسبة الحالية وظل التقدم الزراعي عندنا يسير ذلك السير الوئيد . لهذا اريد ان ادرس بحث الاستاذ كيلاند على ضوء ما أعرف من الحقائق الصلبة التي مارسها باعتباري مصرياً صلباً ، لكي استطيع ان اضع حجراً جديداً في ذلك البناء الضخم الذي رسم الاستاذ نصيبه في بحثه هذا ، واستطاع بلباقته ان يعالج فيه أدق الموضوعات وأنسها بالحياة المصرية من الوجهتين الصلبة والحيبة

قسم الاستاذ بحثه اقساماً ، منها ما قام على الاحصاء ومنها ما قام على مجرد الاستنتاج . اما ما قام منها على الاحصاء فسيحل المناقشة فيه يرجع الى ما استنتج الاستاذ من تلك الاحصاءات . واما ما قام على مجرد الاستنتاج فسيحل مناقشته التجربة الصلبة والحالات الواقعة بالفعل في ريف

مصر . وإذا قلت ريف مصر فاني أعني مصر ، فان مصر هي الريف والريف هو مصر . وما المدن في مصر غير بلوطات كبار تلقب ما ينتج الريف من خبرات من غير ان ترد على الريف من المنتجات ما يوازي واجداً في المائة عما تأخذ . وهذا شكل اجتماعي سوف أعود الى البحث فيه في فرصة أخرى . فكلامي هنا يقتصر على بحث الأستاذ في مصادر الثروة الاهلية وفي المستوى الاجتماعي (مصادر الثروة الاهلية) . نظر الأستاذ البعثة في مصادر الثروة الاهلية من جهات متعددة . ولا يعني هنا الآن أنوه بسبق النظرة التي نظر الأستاذ من ناحيتها في مصادر الثروة المصرية . وعندي ان المحور الرئيسي الذي يجب ان يدور من حوله البحث في هذه المسألة هو تكاثف السكان . فقد أشار الأستاذ الى ان كثافة السكان في الاراضي المسورة بالأهالي في مصر تعادل ١١٧٥ نسمة لكل ميل مربع ، وان هذه هي أعلى نسبة في العالم وهي تعادل ضعف نسبة الازدهار ببلاد البلجيك التي تعتبر اكثر البلاد الاوربية ازدهاراً بالسكان . وعقب على ذلك بقوله « ومع هذا نجد في مصر ان كل فدان من الارض المزروعة يستخدم لاحالة ثلاثة أشخاص . الخ » لم يذكر الأستاذ مثلاً ان من بقاع مصر ما تبلغ نسبة الازدهار فيه ضعف النسبة التي ذكرها ، وان منها ما تزدن نسبة التكاثر فيه الى نصف النسبة التي ذكرها او ربما فقط . وعلى هذا نجد ان في بعض بقاع مصر ستة أقص على ربع فدان واحد ، وفي غيرها انسان واحد يعيش على ربع ثلاثة أفدنة الى ستة . وأعرف بقاعاً في ريف مصر تعيش الأسرة الصغيرة المكونة من زوج وزوجة وولدين فيها على ما لا يقل عن عشرة أفدنة ، وهم مع ذلك في فقر مدقع وخاصة ملحة . هذه الحال الواقعة لما تأمناها الاجتماعية البعيدة . فبقاع مسورة بالسكان ، وتقتصر عليها عن إعالمتهم بما يلائم حاجات الحياة ، وأخرى فقيرة بالسكان فقراً يجعل استغلالها استغلالاً كاملاً أمراً مستحيلاً . لهذا ينبغي ان يوزع السكان على الارض الصالحة توزيعاً أعدل من التوزيع الحالي وأنسب حتى تعادل كلفة الانتاج مع حاجات الحياة الضرورية . غير انه يقوم درن هذا التوزيع عاملان كبيران أحدهما متعلق بالآخر ، وان ظهرا بأديء الأمر منفصلين . الاول أثر التصيبات في حياة الأسرة الريفية ، والثاني الأمن العام . أما أثر التصيبات في حياة الريف فآثر قصي متغلغل في نواحيها . ولا شك عتيدي في ان هذا الأثر إنما هو ميراث ورنه فلاحنا من طريقتين الاول روح الحياة القبلية التي ما فتئت تتجلى بظاهرها البدائية في حياة البلاسرات اليكيرة . والثاني ما شره الملاح من حاجة الى دفع السايي أزياء الثروة الذين نوالوا على أرضه خلال العصور . فكان استساكه بذلك التقليد القبلي أداة تسليح بها ليفوز بالمقام في معصية له فيها عدوان : عدو داخلي هو روح الحياة القبلية التي سادت البلاد والحمد لله . متعلقاً بالوذكره وحامل الآن . وعدو خارجي هو لامة القلازيم

من المحتمل ان يكون الفلاح المصري قد اكتسب بطريق العقل الباطن الحكمة المنطوية على استساكه روح الحياة انقبضية يدفع عن نفسه عادية الانقراض ، كما انه من المحتمل أيضاً ان تكون هنالك عوامل أخرى جعلته يركن الى الاستساك بها ، لا تزال خفية على حتى الآن . وسواء كان هذا أو ذلك هو الواقع ، فالحق ان روح الحياة القبلية هي من العوامل القوية في ان تفسد بعض البقاع بالسكان ، وتظل أخرى قفراً ياباً . ويلمح ذوو التجربة العارفين بشئون هذه البلاد ان الذين يهاجرون الآن من مكان الى مكان ينقسمون فريقين : فريقاً من ذوي المصيات ، وهؤلاء لا تتجاوز همهم بضعة أميال تبعاً لحاجات الرزق والسكنى ، وفريقاً آخر ليس من ذوي المصيات وهؤلاء يمتدحهمهم الى أقصى الشمال دائماً غير أنهم في المادة فقراء هزال لا يقدرّون على شيء ، وسرعان ما يعودون أدراجهم الى المكان الذي هاجروا منه أولاً ، لا بسبب الاّ لانهم محزونون عن استئلال الارض التي نزلوا بها ، ولانهم غالباً يعيشون في كنف فئة من ذوي المصيات هذه الفئة الكبرى يزيد بها تكراراً مشكلة أخرى هي مشكلة الأمن العام . فأصحاب المصيات في مصر يحبون مصيبتهم أكثر مما هم يحبون بالقانون . أما الآخرون الذين لا مصيبة لهم فهؤلاء هم الفرع الحصب الذي يمرح فيه الاشقياء . لهذا يتعذر عليهم وهم في المادة الذين يمكن ان يكون استمدادهم للهجرة اكبر من استمداد ذوي المصيات ، ان يعيشوا فرادى في بيئات لم يعرفوها ولم تعرفهم أو في بقاع جديدة هم من العلم بأحوالها وبأخلاق أهلها خلوا تماماً .

أما الكلام في اصلاح الأمن العام فليس من شأني وأنا هو من شأن الذين درسوه وأكبوا على مساجله ومارسوا التأمل من حالته . غير ان هذا لا يحول دون القول ان الأمن العام في الزيف ما يرح بحاجة الى مجهودات عظيمة لاستنباذ . وقد سبق للحكومة المصرية ان توسلت الى علاج الأمن بوسائل شتى ومنها قانون الثاني الاداري . ويرى العارفين ان هذا القانون طهر البلاد في وقت من كبار الاشقياء فزلت حوادث السطو وانكشفت المصائب الخطيرة . ولكن البلاد لا تستطيع الآن ان تعود الى قانون كهذا لأنه يخالف لمبادئ الدستور .

ولا يزال من علل اختلال الأمن العام في بعض المديرية استخدام بعض كبار الزراع اشخاصاً من المشتبه بهم حراساً لمزارعهم ومبانيهم الحقلية وآلات الري عندهم توقيماً لشربهم . ومن علة كذلك تترك بعض الممد على الاشقياء خوفاً من بطشهم . وهؤلاء لا يتورعون عن فرض الاتاوات على الناس قوةً واقتداراً والأغنياء على ارواحهم واموالهم او خطفوا اولادهم . غير ان هذه الظاهرة ليست عامة بل هي محصورة في بعض المديرية . ووزارة الداخلية ولا سيما الادارة العامة للأمن فيها تلم ذلك ولا تقف تعاون مع رجال الادارة في تلك المديرية في سبل استعمال هذه العلة

وهذه الحقيقة تحمل أهل الرفء ، بل توحى إليهم بحكم أفضل الباطني أن يقتصروا شيئاً بعد شيء ، ويزدحموا في أماكن ضيقة ، مودعين بنفس التريزة التي تحمل الحيوانات الضواري على التجمع والازدحام عند توقع الخطر . وعندئذ الهامنا أكبر الحوائل التي تسد طريق المهاجرة واستمرار الأراضي القابلة للزراعة الواقعة على أطراف الأرض المسمورة والمأمول أن تمض الحكومة بحملة نظير تدرج لها بأسباب من الشدة تلائم ما انطبع في قس هؤلاء الاشياء من الشر والفساد

* * *

{ المستوى الاجتماعي } عرف الأستاذ كيلاند المستوى الاجتماعي بأنه مجموع رغبات الافراد الذين يكونون الامة ، ولذلك فهو لا يقاس بالمقاييس المادية وعلى الرغم من اننا نسلم بان المستوى الاجتماعي أمر متغير فان ما يمكن عن معنى المذكور من حقيقة الحياة على مظاهر العيش انما هو الدليل الذي نعرف منه مقدار ما يبلغ المستوى الاجتماعي من الرقي او الانحطاط في أمة من الامم . كما أنه ينبغي ان نعرف ان ذلك المستوى لا ينحصر في « مجموع رغبات الافراد الذين يكونون الامة » لا غير ، بل يتجلى ايضاً في حب العمل على تحقيق هذه الأغراض . وعندئذ ان أعظم مظهر من مظاهر المستوى الاجتماعي الذي تبثه أمة من الامم انما هو العمل على تحقيق الرغبات التي يشهدها افراد الامة لا الرغبات وحدها . ولعمري فقد يكون لامة رغبات ولكن لا يصل أحد على تحقيقها ولا يتطلع انسان الى بلوغ غايتها . فهل يمكن ان يقال في مثل هذه الحال ان الرغبات وحدها واثبات كانت مكتوبة مقسومة او كانت مجرد شهورات لا تتحقق ، هي المقياس الذي يقاس به المستوى الاجتماعي ؟ الى جانب هذا لا نستطيع ان ننكر ان حالات العبث تؤثر في المستوى الاجتماعي من حيث انه غايات تشهدها افراد الامة . ذلك بان الاثر النفسي الذي يخلق حالات العبث يكون له في جميع صور الحياة ذلك الحافز الذي يرفع اغراض الامة الى القمة العليا او يخفضها الى الدرك الاسفل . فالربض تنحط آماله ونصف مراميه في حين ان الرجل السليم العقل والحلم رقي فطرته وتوسع مخطمه في الحياة . وكذلك الفقير الذي كلفه النظم الاجتماعية بقبود سدت امامه طريق انشاء او على الأقل طريق العمل الى الثراء ، فانه ولا شك يتولاه شعور باليأس يقيه عن التفكير فيها ندوه « الرغبات » التي يريد ان تتخذها ذليلاً على رقي المستوى الاجتماعي والواقع ان علاقة المستوى الاجتماعي بحالات العيش ونمائها بكل منها بالآخر أمر لا مندوحة عنه . والأمران متصلان لا يمكن ان يتفكرا في الواقع وان أمكن التفريق بينهما في الذهن . وسوف نعالج هذا الموضوع في مقالنا المقبل